في رسالة إلى رئيس الجمهورية

غرفة التجارة تعلن استعدادها لتفعيل الإتفاقية الاستراتيجية الشاملة مع روسيا

أعلن رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية استعداد الغرفة للمساهمة بالقدرات الاستشارية والتنفيذية لتصميم وتفعيل آليات تنفيذ الإتفاقية الاستراتيجية الشاملة بين إيران وروسيا.

وأكد صمد حسن زاده، أمس الأحد، في رسالة إلى رئيس الجمهورية: نعتقد أن تحرك القطاع الخاص إلى جانب الحكومة يمكن أن يكون فعالاً للغاية في استعادة الأمل والثقة العامة من خلال الجهود الدبلوماسية.

وأشاد حسن زاده بالمواقف العقلانية والبراغماتية والكريمة التي تبناها رئيس الجمهورية خلال زيارته إلى طاجيكستان، واعتبر أن ممثلي القطاع الخاص الذين رافقوا رئيس الجمهورية في هذه الرحلة دليل على إيمان الحكومة الراسخ بفعالية القطاع الخاص وفقاً لتوجيهات سماحة قائد الثورة الإسلامية.

ما هي البضائع التي يتم تصديرها إلى روسيا؟

وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة: إن أهم السلع التي تصدرها إيران إلى روسيا هي الفلفل الزراعي، والروبيان، والبوليسترين، وألياف القطن، والإسمنت الأبيض، وأنواع مختلفة من الفستق.

وأضاف روح الله لطيفي: يستمر الاتجاه المتزايد للصادرات الإيرانية إلى روسيا في التسارع، وفي الأشهر التسعة الأولى من هذا العام صدرت بلادنا ١/٢ مليار دولار من السلع إلى روسيا، ما يمثل زيادة بنسبة ١٤٪ خلال نفس الفترة من العالم الماضي. وتابع: أكثر من ٥٠٪ من التجارة بين إيران وروسيا من حيث الوزن و٤٥/٥٪ من حيث القيمة تتعلق بالثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية والغذائية، مما يؤثر على العلاقات التجارية بين البلدين، خاصة الأمن الغذائي والاقتصاد الزراعي.

وفيما يتعلق بصادرات إيران إلى روسيا، قال لطيفي: منذ بداية العام حتى نهاية ديسمبر، تم تصدير ٥٧٠/١٣٠ طناً من السلع المتعلقة بالثروة الحيوانية والسمكية والمنتجات الزراعية والنباتية والغذائية إلى روسيا، وهو ما يمثل ٢٩/١٪ من حيث الوزن و١/١٪ من حيث القيمة، ويمثل ذلك ٥٠٪ من إجمالي صادرات إيران إلى روسيا. وأضاف: في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، تم تصدير ٢٣١ ألف طن من البضائع إلى روسيا أكثر من الفترة نفسها، الأمر الذي أدى إلى زيادة عائدات النقد الأجنبي بنحو ١٠٠ مليون دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال لطيفي: إن أهم صادرات إيران إلى روسيا هي الفلفل الزراعي، والروبيان، والبوليسترين، وألياف القطن، والإسمنت الأبيض، وأنواع مختلفة من الفستق، واليوسفي، والكيوي، والطماطم، وعصير الفاكهة، والخوخ، والكرز، والبوليسترين العادي، والبولي إيثيلين، وصفائح البوليمر الإيثيلين، والزبيب، ومكونات وأجزاء المركبات والخس.

حتى نهاية ديسمبر، تمّ تصدير ٥٧٠/١٣٠ طناً من السلع المتعلقة بالثروة الحيوانية والسمكية والمنتجات الزراعية والنباتية والغذائية إلى روسيا

وبشأن الواردات من روسيا، أوضح المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة: في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، تم استيراد أكثر من ١,٤٩١,٠٠٠ طن من البضائع بقيمة ١,٩٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار من روسيا، تتعلق بالمنتجات الغذائية والثروة الحيوانية والمدخلات الزراعية. وأضاف: شهدت واردات إيران من روسيا انخفاضاً بنسبة ٤٥٪ في الوزن و١٨/٧٪ في القيمة بسبب نمو إنتاج المدخلات في البلاد، خاصة في إنتاج القمح والشعير، وانخفاض الحاجة إلى المزيد من واردات الذرة، بحيث تم استيراد أكثر من مليون و١٠٠ ألف طن من القمح، و٧٢ ألف طن من الذرة للماشية، و٥٣ ألف طن من الشعير إلى البلاد أقل من نفس الفترة بسبب وجود احتياطيات كافية في البلاد والإنتاج الكافي.

إيران تحقق الإكتفاء الذاتي في إنتاج البذور الهجينة

أعلن منفذ مشروع إنتاج البذور الهجينة، إنه من خلال إنتاج هذه البذور أتيحت الفرصة للمزارعين الإيرانيين لإنتاج محاصيل عالية الأداء باستخدام بذور عالية الجودة.

وقال بهنام مندك، الخبير في المركز الوطني للموارد الوراثية والبيولوجية التابع للجهاد الجامعي ومنفذ مشروع إنتاج البذور الهجينة، في تصريح لمراسل وكالة فارس للأنباء: إن البذور هي واحدة من أهم الموارد الزراعية. وأضاف: إن البذرة الجيدة يمكن أن تضمن منتجًا عالي الجودة وعائداً مرتفعاً. وتابع: إن إيران تعد من الدول الرائدة في العالم بثروتها الزراعية وقدرتها العالية على إنتاج المنتجات الزراعية، خاصة في مجال الخضروات والفاكهة، على سبيل المثال، تحتل إيران المرتبة الثالثة في العالم في صادرات الخيار والطماطم؛ لكن على الرغم من هذه النجاحات، فإن أكثر من ٩٨٪ من بذور الخضروات والبساتين الهجينة في البلاد يتم توفيرها عن طريق الاستيراد. وبحسب تقرير صادر عن مركز الأبحاث التابع لمجلس الشورى الإسلامي، فإن واردات البذور الهجينة تكلف البلاد أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنوياً. وأشار مندك إلى أبعاد أخرى لهذا الموضوع، وقال: إن قضايا الأمن الغذائي والثقافي مهمة جدًا في هذا السياق، وإذا واجهت البلاد، لأي سبب من الأسباب، عقوبات أو مشاكل سياسية، فإن استيراد البذور سوف يواجه أيضاً صعوبات، وهو ما قد يؤثر على الأمن الغذائي للبلاد؛ بالإضافة إلى ذلك، عندما ترتفع أسعار المنتجات الزراعية مثل الطماطم، تنشأ المخاوف الاجتماعية والثقافية.

وأوضح منفذ مشروع إنتاج البذور الهجينة: إن هذا المشروع تم تسليمه إلى المركز الوطني للموارد البيولوجية في إيران في عام ٢٠١٩ ويتم متابعته في بنك النباتات التابع للمركز. وأضاف: في هذا المشروع، يتم التركيز على أربعة محاصيل رئيسية: الخيار، الطماطم، الفلفل والخس، وقد حقق هذا المشروع نجاحاً كبيراً حتى الآن. وتابع: لحسن الحظ أن شركات القطاع الخاص دخلت الميدان في البلاد أيضاً واتخذت إجراءات إيجابية؛ لكن احتياجات البلاد أكبر من ذلك بكثير، ونعتزم تلبية جزء من احتياجات السوق.

وقال مندك: تم حتى الآن تسجيل ٧ أنواع من بذور الخس بنجاح، وتم الكشف عن هذا النجاح بحضور وزير الزراعة في البلاد؛ وبطبيعة الحال، فإن بذور الخس المنتجة ليست مجرد ٧ نماذج، بل تم إنتاج ما مجموعه حوالي ٤٠ نموذجًا مختلفًا من الخس بمختلف التصاميم والألوان، والتي تم عرضها للمصدرين في الفعاليات الزراعية، وبدأت حالياً عملية تسجيل أصناف جديدة من محاصيل الخيار، كما سيتم البدء في تسجيل أصناف الطماطم والفلفل مع نهاية العام المقبل. وأضاف: هذا المشروع لن ينتهي أبداً، وسنواصل إنتاج بذور جديدة وتنافسية، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات السوق وإدخال أصناف جديدة إلى البلاد، حتى نتمكن من أداء دور فعال في توفير البذور المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات.

إيران تمتلك القدرة اللازمة لتصليح وصيانة محركات الطائرات

أعلن رئيس منظمة الطيران المدني الإيرانية إن إيران تمتلك القدرة اللازمة عبر خبراء صناعة الطيران الايرانيين لتصليح وصيانة محركات الطائرات محليا.

وفي حديث مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، صرح حسين بورفرزانه: تتم صيانة وتصليح محركات الطائرات محلياً بسبب العقوبات التي أوجدت متاعب ومشاكل عديدة متعلقة بإرسال محركات الطائرات المعيبة إلى الخارج. وأضاف بورفرزانه: وفقاً لقواعد الطيران الدولية، إذا توفرت الوثائق الحديثة والموظفين المدربين والأدوات الأساسية، يمكن المضي قدماً والتطور في هذا المجال.

وعن القطع النادرة وذات التقنية العالية، أوضح رئيس منظمة الطيران المدني بأن هذه القطع غالباً ما يتم استيرادها من الخارج؛ لكن في حال عدم التمكن من استيرادها يتم تصليحها محلياً وأيضاً إذا لم يتم التمكن من صيانتها وتصليحها يتم اللجوء إلى إنتاجها محلياً. ولفت إلى أن هناك ٤٠٠ شركة إيرانية معرفية محلية تنشط في صناعة الطيران وتساعد في هذه المجالات.

وعن الخطة الإستراتيجية لتطوير المطارات الإيرانية، أوضح بورفرزانه بأن مثل هذه الخطة كانت مدرجة على جدول الأعمال في الماضي؛ لكنها لم تكن شاملة ومن خلال دراسة ما تم إنجازه في الماضي وجمع الأفكار التشاورية من أهل الاختصاص فيتم التطلع إلى تطوير خريطة طريق جديدة لهذه الصناعة. ولفت إلى أن خريطة الطريق هذه تشمل المطارات والأساطيل الجوية وشركات الطيران، وهي من ضمن مهام البرنامج التطويري السابع للحكومة الحالية.

في عام ٢٠٢٤

حجم التجارة بين إيران وأفغانستان يرتفع بنسبة ٨٤٪

أعلن المستشار التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أفغانستان، في إشارة إلى الاتجاه المتزايد المستمر للتجارة بين طهران وكابول في العامين الماضيين، عن زيادة بنسبة ٨٤٪ في حجم التجارة والتبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣.

وقال حسين روستائي، السبت، إن حجم التبادلات التجارية بين إيران وأفغانستان العام الماضي بلغ ٣/١٩ مليار دولار؛ مضيفاً: هذا الرقم مقارنة بالعام السابق (عام ٢٠٢٣) يظهر نموًا في القيمة بنسبة ٨٤٪.

وتابع: بلغ حجم واردات أفغانستان من الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام ٢٠٢٤ أكثر من ٣ مليارات و١٤٣ مليون دولار، مقارنة برقم مليار و٧١٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٣، وتشهد صادرات بلادنا غير النفطية إلى أفغانستان نموًا في القيمة بنسبة تزيد عن ٨٣٪ في عام ٢٠٢٤. وقال: في المقابل، بلغت قيمة صادرات أفغانستان إلى إيران ٥٤ مليون دولار في عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٩ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٢٣، أي بزيادة نحو ١١٦ بالمئة في القيمة.

وأشار روستائي إلى الزيوت الخفيفة ومنتجات البترول، والغازات البترولية، وسبائك الحديد والصلب، ومركب البولي إيثيلين، والغاز الطبيعي، وبيض الدجاج والدواجن، وأغطية الأرضيات المنسوجة غير المخملية، واليوريا، والهيدروكربونات الخفيفة والثقيلة، والإسمنت وعلب الألمنيوم، والبطاطس، والأحذية، والطماطم، وأنواع مختلفة من البلاط والسيراميك، ومعجون الطماطم، وأشجار التفاح، وأنواع مختلفة من البولي إيثيلين، والحليب المجفف، والبتومين البترولي، والجرارات الزراعية من أهم المواد التصديرية إلى أفغانستان خلال الفترة قيد الاستعراض.

وقال المستشار التجاري الإيراني في أفغانستان: الشعير والذرة والأحجار المعدنية وسبائك الرصاص ومنتجات الحديد أو الصلب على شكل لفائف وزيت بديل زبدة الكاكاو والنباتات الأخرى المستخدمة في صناعة العطور وبذور عباد الشمس والقطن والجوز والفول السوداني والفواكه المجففة الأخرى والفلفل والفاصوليا الخضراء وبذور السمسم والكركم والحيوانات الحية الأخرى مثل الأغنام وأنواع مختلفة من البقوليات من بين أهم المواد المستوردة من أفغانستان خلال الفترة قيد الاستعراض.

وبحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن جمارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تعد أفغانستان خامس أكبر وجهة للسلع الإيرانية المصدرة.

المديرة التنفيذية لمنطقة تشابهار الحرة:

الدور النسوي في الاقتصاد ضرورة لمستقبل أكثر إشراقاً

أكدت المديرة التنفيذية لمنطقة تشابهار الحرة بمحافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق إيران) إن دور المرأة في اقتصاد البلاد ليس مجرد إمكانية، بل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والبناء.

وأكدت حميرا ريغي، مساء الجمعة، خلال المؤتمر الاقتصادي الثاني للنساء الناشطات المنعقد بطهران، ضرورة مشاركة المرأة في الاقتصاد، وتحدثت عن الإنجازات الرائعة التي حققتها المنطقة الحرة في ميناء تشابهار خلال فترة إدارتها لها، وأعربت عن إيمانها بقدرات المرأة على المساهمة في إحداث التحول الاقتصادي والتقدم.

وأشارت ريغي إلى الدور الرئيسي للمرأة في المجالات الاقتصادية وطرحت تجاربها الشخصية في هذا المجال. ولفتت إلى أن "قدرة المرأة على إدارة شؤون أسرتها الاقتصادية كان لها تأثير كبير في تحسين المعيشة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وبعد الأزمات العالمية مثل فيروس كورونا".

وأشارت إلى نمو قيمة طلبات الاستثمار المحلي بنسبة ١٨٥٪ وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية في منظمة المنطقة الحرة في تشابهار بنسبة ١٤٢٪ في العام الجاري (العام الإيراني بدأ في ٢٠ آذار/ مارس)، وأضافت: كما ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي من مشروع واحد إلى خمسة مشاريع.

وفي الإشارة إلى تجاربها في مختلف الوزارات، بما في ذلك وزارة العمل والرخاء الاجتماعي، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الاقتصاد، قالت المديرة التنفيذية لمنطقة تشابهار الحرة: يجب الاعتراف بدور المرأة ليس فقط في مجالات الإدارة؛ لكن أيضًا في القيادة الاقتصادية.

وأكدت ريغي ضرورة تحسين مكانة البلاد فيما يتعلق بمشاركة المرأة الاقتصادية وضرورة تغيير النظرة إلى قدرات المرأة في الاقتصاد، وقالت: بدون المشاركة الفعالة للمرأة، فإن التنمية الاقتصادية للبلاد غير ممكنة.